

مشروع مؤشر حوكمة الشركات السعودية

قصة المبادرة والتعاون

بين جامعة الفيصل والهيئة العامة للاستثمار



جامعة الفيصل
Alfaisal University

CGC مركز حوكمة الشركات
Corporate Governance Center
Alfaisal University - College of Business



الهيئة العامة للاستثمار
General Investment Authority



إن تربيتنا للشباب تقوم على ثلاثة دعائم:
العقيدة والعلم والعمل.

الملك فيصل بن عبد العزيز

**"The education of our youth rests on three foundations:
Faith, Knowledge and Performance."**

King Faisal bin Abdulaziz

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المحتويات

كلمة افتتاحية

كلمة معالي رئيس جامعة الفيصل

كلمة عميد كلية إدارة الأعمال بجامعة الفيصل

مؤشر حوكمة الشركات

مقدمة

مؤشر حوكمة الشركات: ما هو؟ لماذا؟ وكيف؟
المنهجية المتبعة في تطوير مؤشر حوكمة الشركات
المنهجية المتبعة في نماذج التقييم في مؤشر حوكمة
الشركات
الشركات المدرجة في مؤشر حوكمة الشركات

الأطراف ذو العلاقة

الجهات الحكومية
المؤسسات والمعارض

المؤتمر السنوي لحوكمة الشركات

مقدمة

المؤتمر السنوي الأول لحوكمة الشركات
المؤتمر السنوي الثاني لحوكمة الشركات

مشاركات وТОوصيات

خاتمة

خاتمة

معلومات التواصل

فكرة المشروع

مبادرة الهيئة العامة للاستثمار

التعاون مع جامعة الفيصل

ثمرة التعاون بين الهيئة وجامعة الفيصل

مؤشر حوكمة الشركات

ورؤية المملكة ٢٠٣٠

أهمية المؤشر في المساهمة في تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠

مركز أبحاث حوكمة الشركات

الرؤية والرسالة

القيم

التأسيس

الخدمات

كلمة افتتاحية

تواصل جامعة الفيصل نشاطاتها وجهودها العلمية والبحثية من خلال ماتملكته من كفاءات أكاديمية وبحثية ذات سمعة عالمية ومخرجات متعددة للمساهمة في المشاريع البناءة التي تخدم وطن طموح هو المملكة العربية السعودية في ظل قيادة رشيدة تسعى لبناء مستقبل زاهر له ولمواطنيه لذا تم التعاون مع الهيئة العامة للاستثمار لاستحداث مؤشر حوكمة الشركات يخدم الشركات السعودية ويعزز من ثقافة الحكومة الرشيدة ويدعم ممارساتها الجيدة. وإليمان جامعة الفيصل بأهمية وجود مركز متخصص يهتم بالبحث والتدريب والاستشارات ونشر ثقافة العمل المؤسسي في الشركات والقطاعات المالية في مجال الحكومة بما يحقق الرؤية الطموحة لوطننا الغالي ٢٠٣٠ فقد تم تأسيس مركز حوكمة الشركات ليكون مركزاً مستقلّاً بعمله يعمل بإشراف من كلية إدارة الأعمال وإدارة الجامعة مباشرة. رابين من المولى التوفيق والسداد لما يخدم وطننا ويدعم ازدهار اقتصاده.

أود أن أشكر الهيئة العامة للاستثمار وسعادة المحافظ المهندي عبداللطيف أحمد العثمان لما بذله من جهود في استحداث فكرة مشروع مؤشر حوكمة الشركات منذ عام ٢٠١٥م. والشكر أيضاً موصول لصاحب السمو الملكي الأمير سعود بن خالد آل سعود لمساهمته الفعالة في تأسيس هذا المشروع والحرص على استدامته. كما تتقدم بالشكر لمعالي محافظ الهيئة العامة للاستثمار المهندي إبراهيم بن عبدالرحمن العمر لجهوده الفعالة لمواصلة دعم المشروع

رئيس الجامعة
الدكتور محمد بن علي آل هيازع



كلمة افتتاحية

كلمة معالي رئيس جامعة الفيصل

الدكتور محمد بن علي آل هيازع



البحوث وقسم التدريب. كذلك يساعد المدير التنفيذي ورؤساء الأقسام مجلس استشاري يتكون من ذوي الخبرة العالية من مدراء الشركات والدوائر الحكومية ذات العلاقة بالحكومة.

يقوم المركز حالياً بتحديث مؤشر الحكومة للشركات المتداولة في السوق السعودي المالي ونشرها في مؤتمر سنوي. كذلك يحرص المركز على نشر ثقافة وتطبيق مبادئ الحكومة الرشيدة وعلى تعليمها في مناهج إدارة الأعمال، كما يعمل على التنسيق والتعاون مع الجهات الأخرى ذات العلاقة والاهتمام بالحكومة الرشيدة مثل الهيئة العامة للاستثمار ومؤسسة النقد العربي السعودي، هيئة المال السعودية، وزارة التجارة والاستثمار، معهد مجالس الإدارة وغيرها. كذلك يحرص المركز على متابعة تطور مبادئ الحكومة على المستويين السعودي والعالمي وعلى تطبيق

المبادئ الجديدة في تحديد مؤشر الحكومة وفي ندواته ومناهجه. يصب كل ما يعمله المركز في تحقيق رؤية المملكة لعام ٢٠٣٠، ففي تحديد ونشر مؤشر الحكومة بشكل موضوعي ومحايده ونشر ثقافة الحكومة تركيز لمبادئ الثقة في الشركات والمعاهد السعودية مما يستقطب الاستثمار الداخلي والخارجي. وللحافظة على استمرارية هذا الهدف، يقوم المركز على وضع الخطط لتمديد مبادئ الحكومة الرشيدة إلى الشركات المتداولة في أسواق دول التعاون الخليجي وإلى الشركات العالمية وبعض الدوائر الحكومية.

أرجو الاستماع بقراءة هذا الكتيب ويسعدنا تعاونكم بإرسال ماترونوه من ملاحظات لتطوير الحكومة في المملكة وكذلك بمساعدة المركز بالدعم المالي إن كان هذا ممكناً.

عميد كلية إدارة الأعمال
الدكتور باجس دودين



كلمة افتتاحية

كلمة عميد كلية إدارة الأعمال بجامعة الفيصل

الدكتور باجس دودين

يسريني أن نقدم في هذا الكتيب نبذة عن مركز الحكومة في جامعة الفيصل الممثلة بكلية إدارة الأعمال تشمل تاريخ تأسيسه ومهامه ومستقبله. بدأت فكرة إنشاء المركز في ربيع عام ٢٠١٦ وتمت الموافقة على إنشائه في شهر مايو ٢٠١٧. يتكون المركز في حال تفعيل جميع مرافقه من مدير تنفيذي يعمل تحت إشراف مدير جامعة الفيصل ويساعد في مهمة إدارة المركز رؤساء ثلاثة أقسام: قسم مؤشر الحكومة، قسم

تاریخة. تم دعم المشروع مادياً من قبل الهيئة وتنفيذها من قبل الجامعة، حيث أقيم خلال هذه السنة احتفال تدشين المشروع وذلك في الخامس عشر من إبريل لعام ٢٠١٥ وبحضور معالي محافظ الهيئة العامة للاستثمار المهندس عبداللطيف العثمان ووكيله صاحب السمو الملكي الأمير سعود بن خالد آل سعود ومعالي وزير التجارة والاستثمار الدكتور توفيق الربيعة و معالي رئيس الجامعة الدكتور محمد آل هيازع وأصحاب العلاقة. كما تم نشر نتائج المؤشر حول آداء الشركات في تطبيق الحكومة للسنة المالية ٢٠١٤ وذلك خلال مشاركة الفريق في مؤتمر الاتحاد العالمي للمجالس التنافسية (GFCC) والذي تم عقده في الأول والثاني من نوفمبر لعام ٢٠١٥ م في مدينة الملك عبدالله الاقتصادية شمالي مدينة جدة.

بعد ذلك بدأ التفكير المشترك بين الهيئة والجامعة لإيجاد آلية مؤسساتية لاستمرارية العمل على المشروع. حيث أصدرت الهيئة دعوة في إبريل ٢٠١٦ لتقديم العروض لإنشاء مثل هذه الآلية فدخلت جامعة الفيصل متمثلة بكلية إدارة الأعمال بالمنفعة وتقديم عرض يوضح تصورها لهذه الآلية وبناء على ذلك تم إرسال العرض لجامعة الفيصل لمدة ثلاثة سنوات إضافية يتم فيها إصدار مؤشر سنوي لحكومة الشركات في المملكة العربية السعودية وذلك ببدءاً من تاريخ توقيع العقد في شهر أكتوبر لعام ٢٠١٦ م وحتى شهر سبتمبر لعام ٢٠١٩. ولما يحظى به الطرفان من ثقة عالية فقد قام فريق العمل بجامعة الفيصل بالبدء في تنفيذ المشروع في شهر يونيو من عام ٢٠١٧. تم دعم المشروع مادياً بشكل جزئي من قبل الهيئة العامة للاستثمار ليقوم فريق العمل بجامعة الفيصل بالعمل على تنفيذ مؤشر حوكمة الشركات بشكل سنوي ومستمر. تقوم الهيئة بالمتواصلة مع فريق العمل في جامعة الفيصل للنهوض بهذا المشروع وتحقيق أهدافه المرجوة وعلى رأسها تأسيس مركز حوكمة الشركات.

فكرة مشروع مؤشر حوكمة الشركات

. مبادرة الهيئة العامة للاستثمار

يأتي هذا المشروع كمبادرة من قبل الهيئة العامة للاستثمار (SAGIA). أنت فكرة المشروع كأحد المشاريع التي تهدف إلى تعزيز اقتصاد المملكة العربية السعودية وتحفيز الاستثمار فيها سواء من المستثمرين المحليين أو المستثمر الأجنبي، حيث أن هذا المشروع يساهم في التعزيز من قوة ومكانة الثقة في الشركات العاملة في المملكة.

. التعاون مع جامعة الفيصل

نشأت فكرة مشروع مؤشر حوكمة الشركات من قبل الهيئة العامة للاستثمار قبل خمس سنوات حيث قام آنذاك محافظ الهيئة المهندس عبداللطيف بن أحمد العثمان ووكيله صاحب السمو الملكي الأمير سعود بن خالد آل سعود بالاستعانة بهيئة السوق المالية السعودي (CMA) بترشيح جهة مستقلة تكون قادرة على العمل على المشروع وبعد دراسة هذا الطلب نصحت هيئة السوق المالية السعودي بجامعة الفيصل. حيث تعدد الجامعة مركزاً أكاديمياً رائداً في مجال التعليم والأبحاث مما يدعم المشروع ويعزز قيمته، كما أن كلية إدارة الأعمال بالجامعة تحظى بكفاءة عالية من ذوي الاختصاص.

وبذلك بدأ التعاون في الثامن عشر من سبتمبر لعام ٢٠١٤ م حين تم توقيع خطاب الترسية بين الطرفين، الهيئة العامة للاستثمار وجامعة الفيصل متمثلاً بكلية إدارة الأعمال ليتم العمل على هذا المشروع لمدة سنة من

الفيصل والذي قامت كلية إدارة الأعمال بتنظيمه وشارك فيه الشركات والجهات ذات العلاقة وتم تكريم الشركات الأولى في تطبيق مبادئ الحكومة الرشيدة. وكما هو الحال في المؤتمر السنوي الأول تم تنظيم حلقات نقاش، الأولى لممثلي من الدوائر الحكومية ذات العلاقة والثانية لممثلي من القطاع الخاص.

يتم الآن العمل على المؤشر في عامه الثالث على التوالي. حيث تم تطوير معايير المؤشر وذلك بالاعتماد على المبادئ المحدثة لحكومة الشركات الصادرة عن هيئة السوق المالية السعودية لعام ٢٠١٧م. بالإضافة إلى مبادئ حوكمة الشركات الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي والخاصة بالشركات العاملة تحت قطاع البنوك والتأمين. إضافة إلى أفضل الممارسات العالمية المقدمة من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. خلال هذا العام تم إدراج ١٦ شركة ليشملها المؤشر حيث يشمل جميع الشركات المدرجة في السوق العالمي السعودي (تداول)، ويشمل جميع القطاعات بما فيها الصناديق العقارية والشركات المدرجة في سوق نمو وإضافة لذلك تم اختيار عينة من الشركات العائلية الغير مدرجة ليتم تطبيق التقييم عليها حيث تم التعاون مع وزارة التجارة والاستثمار بترشيح قائمة الشركات العائلية. هذا وسيتم الإعلان عن نتائج المؤشر بنهاية الربع الأول من العام ٢٠١٩م.

في العام الأول تم البدء فعلياً بتطوير منهجية المؤشر وقياس مستوى حوكمة الشركات بدءاً من يونيو ٢٠١٦ حيث تم تخصيص فريق عمل من كلية إدارة الأعمال بقيادة عميد الكلية د. باحث دودين وبفريق استشاري يتكون من مستشار في الحكومة من جامعة هارفرد وشركة متخصصة بالتقدير. تم إطلاق نتائج المؤشر خلال المؤتمر المنعقد في السابع عشر من شهر مايو لعام ٢٠١٧ والذي قامت جامعة الفيصل بتنظيمه ودعوة الشركات والجهات ذات العلاقة . تم تكريم الشركات الحائزة على المراتب الخمس الأولى في مؤشر الحكومة وذلك عن آدائها للسنة المالية ٢٠١٥. شارت الجهات الحكومية بجلسه نقاش استضافت ثلاثة ممثلي من وزارة التجارة والاستثمار وهيئة السوق المالية السعودية والهيئة العامة للاستثمار. كذلك شارك ممثلي من القطاع الخاص في حلقة نقاش أخرى تبادلوا فيها خبراتهم في تطبيق الحكومة الرشيدة مع الحضور.

في العام الثاني تم تأسيس مركز متخصص بحكومة الشركات يعمل تحت إشراف كلية إدارة الأعمال وتم تطوير منهجية المؤشر وتخصيص معايير إضافية لقطاعي البنوك والتأمين حيث أضيفت مبادئ الحكومة الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي إضافة إلى المبادئ الصادرة عن هيئة السوق المالية السعودي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. تم تطبيق هذه المعايير لقياس مؤشر حوكمة الشركات لعام ٢٠١٧ لكل الشركات المدرجة في تداول. تم إطلاق نتائج المؤشر خلال المؤتمر الثاني الذي انعقد في الثاني والعشرين من شهر إبريل لعام ٢٠١٨ في جامعة



ثمرة التعاون بين الهيئة العامة للاستثمار وجامعة الفيصل

تسعى جامعة الفيصل بالتعاون مع الهيئة لتقديم أفضل ما يمكن لتعزيز العمل على المشاريع التي أخذت على عاتقها مسؤولية تنفيذها. لذلك أولت اهتماماً لمشروع مؤشر حوكمة الشركات وقادت بالمبادرة بالعمل على جهود إضافية من شأنها تعزيز مخرجات هذا المشروع والمساهمة بتحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠. تتمثل هذه الجهود بالتالي:

١. تأسيس مركز حوكمة الشركات

قامت جامعة الفيصل بتأسيس مركز متخصص في أبحاث حوكمة الشركات بمقر الجامعة. يعمل هذا المركز تحت إشراف كلية إدارة الأعمال وإدارة عميد الكلية مباشرة ويرفع تقاريره لمكتب الأبحاث والدراسات بالجامعة وكذلك رئيس الجامعة والهيئة العامة للاستثمار. كما تم تعيين مشرف متفرغ للعمل على هذا المشروع حيث يعني هذا المركز بالعمل على مشروع المؤشر إضافة إلى ذلك تقديم الخدمات التابعة لشؤون الحكومة. أنت مبادرة الجامعة في إنشاء هذا المركز بعد توقيع الجامعة على اتفاقية التعاون مع الهيئة العامة للاستثمار في تنفيذ مشروع مؤشر حوكمة الشركات. حرصت الجامعة على اعتماد المركز رسميًّا من قبل الجهات المعنية.

٢. المساهمة في التعليم

لما تحظى به جامعة الفيصل من الكفاءة الأكademية وتتوفر الطاقة الشبابية من الطلاب والطالبات في مجال إدارة الأعمال، قامت كلية إدارة الأعمال بالتعاون مع مركز حوكمة الشركات باستخدام دراسي متخصص في حوكمة الشركات يقدم كمادة تعليمية لطلاب كلية الأعمال وذلك للاستثمار في الطاقة الشبابية وزيادة الوعي بثقافة الحكومة الرشيدة ومهاراتها لتهيئتهم لسوق العمل بكفاءة عالية.

٣. المساهمة في التدريب

خصص المركز إدارة معينة بالتدريب لتتمكن من تقديم البرامج التدريبية في مجال الحكومة. هذه البرامج موجهة لتطوير مهارات أعضاء مجالس الإدارة وكذلك العاملين ضمن إدارات الحكومة أو الراغبين والمهتمين بهذا المجال. إضافة إلى ذلك خصص برنامج تدريبي داخلي لطلاب الجامعة وذلك لتعزيز ثقافة الحكومة لديهم أكاديمياً وكذلك عملياً.

٤. زيادة الوعي بثقافة الحكومة

يقوم مركز حوكمة الشركات بعقد الاجتماعات التعرفيية بالمشروع وخدمات المركز وإلقاء المحاضرات التوعوية بذلك.

٥. دعم الأبحاث

يدعم المركز الباحثين المهتمين في مجال الحكومة والاستفادة من الخبرات البحثية والمعلوماتية بين الطرفين في إثراء البحث العلمي في هذا المجال.

٦. عقد لقاء سنوي

يعقد مركز حوكمة الشركات لقاء سنوي تحت مسمى مؤتمر حوكمة الشركات. يتم دعوة جميع الشركات والجهات ذات العلاقة لمشاركة تناول الدراسة وكذلك المشاركة في النقاشات البحثية والتطبيقية في مجال الحكومة.

مركز أبحاث حوكمة الشركات

الشفافية: يأخذ المركز على عاتقه التصرف بما يتناسب مع معايير الإفصاح العام والشفافية فيما يخص مشروع حوكمة الشركات.

الشراكة: نسعى للحصول على التعاون مع كل الأطراف ذوي العلاقة كما نقوم بدورنا في التعاون مع شركائنا في العمل والمجتمع المهني لتعزيز ممارسات الحوكمة الرشيدة للشركات على نطاق دول مجلس التعاون الخليجي.

التأسيس:

تم اعتماد تأسيس مركز أبحاث حوكمة الشركات في يونيو ٢٠١٧ م الموافق لرمضان ١٤٣٨ هـ من قبل كلية إدارة الأعمال بجامعة الفيصل مروراً ب مجلس عمداء جامعة الفيصل و مجلس إدارة جامعة الفيصل ومجلس أمناء جامعة الفيصل. كما تم اعتماده رسمياً من قبل وزارة التعليم بالمملكة العربية السعودية. يوضح الرسم البياني التالي التخطيط لبناء مركز أبحاث حوكمة الشركات حين اكتمال تشغيله.

الرؤية:

نطمح أن يكون مركز أبحاث حوكمة الشركات، مركزاً رائداً في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي ولأبحاثه في الحكومة تأثيراً فعالاً مما يسهم في زيادة الوعي بثقافة الحكومة الرشيدة وتعزيز تطبيق أفضل السياسات والممارسات في حوكمة الشركات.

الرسالة:

تمثل رسالة المركز في توفير أفضل الممارسات والسياسات في مجال حوكمة الشركات بشكل مستقل وموضوعي من خلال الدراسات والأبحاث النوعية وتقديم خدمات التعليم والتدريب الذي يخدم المملكة العربية السعودية بشكل خاص ومنطقة الخليج بشكل عام

القيم:

تبني قيم مركز أبحاث حوكمة الشركات من رسالته كما نحرص على ضمان موضوعية ونزاهة العمل واستقلالية كيانه وعملياته، وتتركز قيمنا

فيما يلي:

- الاستقلالية: نفخر بأننا مركز مستقل غير ربحي يسعى إلى إجراء الدراسات والأبحاث النوعية وتقديم تقييم موضوعي ومستقل لممارسات حوكمة الشركات في المملكة العربية السعودية بشكل خاص ومنطقة الخليج بشكل عام
- النزاهة: تتبع أعلى المعايير الأخلاقية والمهنية وتحمل كامل المسؤولية عن التقارير المنشورة من قبلنا.



مركز أبحاث حوكمة الشركات



الخدمات

. تدريب أعضاء مجالس الإدارة والعاملين في إدارات الحكومة

يقدم المركز برنامج تدريبياً مخصصاً لأعضاء مجلس الإدارة والعاملين ضمن إدارات الحكومة وكذلك الراغبين والمهتمين بهذا المجال. حيث يستقبل المركز طلبات عقد الدورات لفنيسي بشركة معينة كما يقوم المركز بعقد الدورات في مقر الجامعة

. استشارات و تقارير مخصصة للشركات

يتبع المركز للشركات خدمة طلب تقرير مخصص حول آداء الشركة من ناحية تطبيقها لمبادئ الحكومة الرشيدة. حيث تزود الشركة بتحليل مقارن بين الشركة والشركات العاملة في نفس القطاع والمدرجة ضمن السوق المالي السعودي (تداول) كما تزود بتحليل مقارن يبين موضع الشركة في المؤشر مقارنة بالشركات المدرجة. يقدم التقرير تحليل لنقاط القوة والضعف في ممارسات الشركة لمبادئ للحكومة الرشيدة ضمن أربعة مجموعات رئيسية وهي: مجلس الإدارة، حقوق المساهمين، الإفصاح العام والشفافية، وحقوق أصحاب المصلحة.

بالإضافة إلى تحديد مؤشر حوكمة الشركات وبشكل سنوي، يقدم المركز خدماته لكل المهتمين بحوكمة الشركة من الباحثين والعاملين في هذا المجال وكذلك الراغبين في معرفة مبادئ الحكومة وتطبيقاتها .

تلخص خدمات مركز حوكمة الشركات في:

. دعم الأبحاث

يدعم المركز الأبحاث في مجال حوكمة الشركات ويعزز مشاركة الجهات المعنية والباحثين المهتمين في إثراء البحث العلمي في هذا المجال وذلك بالاستفادة من الدراسة الأساسية القائم عليها المركز في بحث وتطوير مؤشر حوكمة الشركات وسياسات الحكومة.

. التعليم والتدريب للطلاب

تقديم كلية إدارة الأعمال بالجامعة بالتعاون مع مركز حوكمة الشركات مادة تعليمية متكاملة لطلاب إدارة الأعمال تحت مسمى (حوكمة الشركات) يدرس فيها الطالب أساسيات الحكومة وتطبيقاتها. حيث يهتمي الطالب مسبقاً بدراسة مادتين في المحاسبة (محاسبة ١ ومحاسبة ٢) وكذلك مادة أخلاقيات العمل ومادة في المبادئ المالية. بعدها يتمكن الطالب من دراسة حوكمة الشركات. بالإضافة لذلك، يتم كل عام تدريب عدد من الطلبة في كيفية مراجعة آداء حوكمة الشركات.

مؤشر حوكمة الشركات

مقدمة:

تزداد أهمية حوكمة الشركات في ظل هذه المنافسة العالمية الملحوظة على السوق السعودية، حيث تعتبر الحكومة الرشيدة بمثابة المفتاح للشركات للدخول والاستمرار ضمن هذه المنافسة وبالاخص الشركات العائلية والتي تكون في طور انتقالها للاندماج ضمن هذه السوق. ومن الجدير بالذكر أن المملكة العربية السعودية تسعى نحو جذب الاستثمارات الأجنبية تحقيقاً لرؤية المملكة ٢٠٣٠. ومن المثال على ذلك خبر إدراج السوق المالية السعودية ضمن مؤشر فوتسي راسل للأسواق الناشئة حيث من المتوقع احتدام المليارات من الدولارات إلى المملكة عبر استثمارات المحافظ الأجنبية الجديدة. و بالرغم من هذه الفرصة إلا أنه بالإمكان زيادة جذب المستثمرين بمعارضة الشركات للحكومة الرشيدة والتطبيق الجيد لها. وكما هو معلوم أن الحكومة الرشيدة تساهم بشكل كبير في ضمان رحية الشركات واستدامتها على المدى البعيد كما تعطي مؤشرات جيدة للمستثمرين تساعدهم في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية وتعزيز ثقتهم في الشركة. لذلك نرى أنه من الضروري جداً في ظل هذا التطورات الاقتصادية أن يتم وبشكل مستقل إنشاء أدلة تقييم دقيقة تحت مسمى مؤشر حوكمة الشركات (CGI) (Corporate Governance Index) بحيث يساهم هذا المؤشر في قياس ومتابعة مدى تطبيق الشركات المدرجة في السوق السعودية للحكومة الرشيدة. وذلك تعزيزاً لمبدأ الشفافية لل المستثمرين وسعياً نحو التطبيق الأمثل للحكومة بين تلك الشركات حيث ندرك بدورنا أهمية هذا المؤشر والذي من شأنه رفع معايير حوكمة الشركات في المملكة العربية السعودية والمساهمة كذلك في تحسين ممارسات الشركات لمبادئ الحكومة بشكل عام إضافة إلى القائدة المالية والاستثمارية المحتملة. ونظراً لارتفاع أهمية هذه المؤشرات اقتصادياً، لوحظ خلال العقد الماضي أن العديد من البلدان من كافة أنحاء العالم

مؤشر حوكمة الشركات و رؤية المملكة ٢٠٣٠

تأتي رؤية مركز حوكمة الشركات تزامناً مع رؤية المملكة ٢٠٣٠ حيث يهدف تطوير مشروع مؤشر حوكمة الشركات للتعزيز من قوة و متناهية الثقة في الشركات العاملة في المملكة العربية السعودية مما يساهم في تعزيز إقتصاد المملكة العربية السعودية وذلك من خلال تحفيز الإستثمار فيها سواء من المستثمرين المحليين أو المستثمر الأجنبي.



الشركات التي تقوم بأعمالها في المملكة العربية السعودية لمبادئ الحكومة والمساهمة بتعزيز ثقافة الحكومة الرشيدة بين الشركات. حيث يركز المؤشر على حوكمة الشركات من حيث القواعد والبنية والعمليات والمهارات وإعداد التقارير فيما يتعلق ب مجلس الإدارة وحقوق المساهمين والإفصاح العام والشفافية وحقوق أصحاب المصالح. يعتمد المؤشر في تقييمه على معايير مستقلة من مبادئ حوكمة الشركات الصادرة عن هيئة السوق المالية السعودية (CMA) ومؤسسة النقد العربي السعودي (SAMA) ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD).

لماذا يتم تطوير مؤشر حوكمة الشركات؟

يقيس مؤشر حوكمة الشركات مدى الالتزام بالمعايير المبادئ الحوكمة الرشيدة للاستفادة منه في اتخاذ القرارات وإدارة المخاطر وتحسين الأداء. حيث يرجى من تطبيق هذه المبادئ مراعاة حقوق المساهمين وضمان المعاملة العادلة لهم بالإضافة إلى ضمان الشفافية في تقديم المعلومات التي تعنى بالمساهمين وأصحاب المصالح وفهم المستثمر بشكل عام. إضافة إلى ذلك، توفير بنية فعالة لمساعدة صناع القرار عن قراراتهم التجارية. وتتمثل الفائدة القصوى من مؤشر حوكمة الشركات في تعزيز تطبيق الحكومة الرشيدة مما يساهم في تطوير ثقافة مؤسسيّة تتسم بالكفاءة والفعالية على أسس وقواعد متينة ومؤسسات جيدة لتحقيق إنتاجية أعلى ونمو مستدام في السوق العالمية التي تزيد فيها المنافسة.

كيف يتم التقييم في مؤشر حوكمة الشركات؟

مؤشر حوكمة الشركات عبارة عن مقياس مركب يعتمد على الدرجة الموزونة لمستوى حوكمة الشركة في نموذج تقييم الأداء وذلك ضمن أربعة مجموعات أساسية هي كالتالي:

عملوا على تطوير مؤشرات حوكمة الشركات. ونحن بدورنا قمنا بمراجعة تلك التجارب والاستفادة من خبراتهم في تطوير مؤشر حوكمة الشركات وذلك بشكل مخصص للشركات المدرجة في السوق السعودي ومن المتوقع أن يقدم هذا المؤشر مساعدة كبيرة في رصد وتعزيز الحكومة الرشيدة بين الشركات في المملكة العربية السعودية.

هدف مشروع مؤشر حوكمة الشركات (CGI)

- توفير قاعدة بيانات موضوعية ومستقلة للشركات المدرجة في السوق المالية السعودية (تداول) وذلك من حيث تطبيقاتها لأفضل ممارسات الحكومة الرشيدة والتزامها بمبادئ حوكمة الشركات التي وضعتها هيئة السوق المالية السعودية ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إضافة إلى المبادئ الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي لقطاعي البنوك والتأمين.
- بناء مؤشر مستقل وموثوق لتقدير جودة حوكمة الشركات ويكون مرجع لجودة الحكومة بالمملكة ونشره على نطاق واسع
- نشر ثقافة الحكومة الرشيدة وتعزيز أفضل ممارساتها وذلك من خلال الدراسات ومشاركة أفضل الممارسات والتطبيقات المعمول بها.
- رصد حالة حوكمة الشركات على أساس سنوي.
- توفير التوجيه والاستشارات للشركات لتحسين حوكمة الشركات.

فيما يلي، نستعرض ثلاثة كلمات مفتاحية حول مؤشر حوكمة الشركات: ما هو؟ لماذا؟ وكيف؟

ما هو مؤشر حوكمة الشركات السعودي ؟ CGI

مؤشر حوكمة الشركات السعودي CGI هو مقياس علمي تم تطويره من قبل فريق عمل مركز أبحاث حوكمة الشركات CGC، التابع لكلية إدارة الأعمال في جامعة الفيصل بالتعاون مع استشاريين خارجيين من جامعة هارفارد وشركة كوبيرات للخدمات التقنية في الحكومة. يحضى هذا المشروع بتمويل جزئي من قبل الهيئة العامة للاستثمار في المملكة العربية السعودية (SAGIA). و الهدف من هذا المؤشر هو متابعة تطبيق

الاقتصادي والتنمية. يوضح الجدول أدناه توزيع المتغيرات في كل مجموعة أساسية.

المنهجية المتبعة في تطوير مؤشر حوكمة الشركات

يتم تقييم حوكمة الشركات من خلال إنشاء مؤشر يقيّم الشركات من حيث امتثالها لقواعد الحكومة ذات الصلة في البلد التي تعمل فيه إضافة إلى اتباعها لأفضل ممارسات الحكومة المطبقة عالمياً. تطرقت أحد التقارير الصادرة عن البنك الدولي لعام ٢٠١٣ حول تطوير مؤشر حوكمة شركات فعال، حيث يوصى بالخطوات التالية للتوصل إلى مؤشر يقيس حوكمة الشركات بشكل فعال، الخطوات هي كالتالي:

١. استشارات واسعة في هذا المجال
٢. تحديد الهدف من المؤشر
٣. تحديد نهج المؤشر
٤. تحصيص معايير تقييم الحكومة في البلد عند تبني المعايير المعمول بها دولياً
٥. بناء عملية تقييم شفافة وذات مصداقية عالية
٦. تحقيق أقصى قدر ممكن من الإفصاح
٧. رصد فعالية معايير المؤشر
٨. تطوير المؤشر

قمنا باتباع التوصية أعلاه في تطوير مؤشر حوكمة الشركات الخاص بنا حيث استخدمنا مجموعة واسعة من الاستشارات للتأكد من أننا قمنا بوضع أفضل المعايير القابلة للقياس لتقييم سياسات ومارسات حوكمة الشركات. بالإضافة إلى أننا قمنا بالتعاون مع استشاريين وخبراء دوليين كما تمعت المتابعة مع شركاء محللين من ذوو الاختصاص لنتمكن من إنشاء مؤشر موضوعي ذو فاعلية عالية.

في عملية تقييم الشركات يتم استخدام النماذج الثلاثة التي تم ذكرها أعلاه والمخصصة لتقدير مدى التزام الشركات في تطبيق الممارسات الجيدة للحكومة الرشيدة وذلك بحسب القطاع الذي تدرج تحته. جميع تلك النماذج تتوزع فيها معايير التقييم تحت أربعةمجموعات أساسية: مجلس

١. مجلس الإدارة
Board of Directors
٢. حقوق المساهمين
Shareholders Rights
٣. الإفصاح العام و الشفافية
Public Disclosure and Transparency
٤. حقوق أصحاب المصلحة
Stakeholders Rights

كل مجموعة أساسية من هذه المجموعات مخصص لها ١٠٠ نقطة كأعلى درجة وخلال عملية تقييم أداء الشركة يتم توثيق الدرجة المعطاة بالأدلة. تتحسب النتيجة النهائية للشركة عن طريق احتساب متوسط الدرجة لهذه المجموعات الأربع كما هو موضح في الجدول أدناه. علماً أن هناك ثلاثة نماذج تقييم أداء وهي كالتالي:

١. النموذج العام
Main Module
٢. نموذج قطاع البنوك
Banks Module
٣. نموذج قطاع التأمين
Insurance Module

يتكون نموذج تقييم الأداء العام من ١١٧ متغيراً بناء على المبادئ الصادرة عن هيئة السوق المالية السعودية بنسختها السابقة كما تم تطويره لعام ٢٠١٧ ليشمل ٣٣ متغيراً بناء على المبادئ المحدثة من قبل الهيئة. يطبق هذا النموذج على الشركات المدرجة تحت جميع القطاعات ما عدا قطاع البنوك وقطاع التأمين حيث أن الشركات العندية تحت قطاع البنوك يتم تقييمها باستخدام نموذج قطاع البنوك والذي يتكون من ١٦٥ متغيراً والشركات المدرجة تحت قطاع التأمين يتم تقييمها باستخدام نموذج قطاع التأمين والذي يتكون من ١٦٠ متغيراً لأن عدد المتغيرات يحكمه مبادئ الحكومة الرشيدة بحسب القطاع. حيث أن معايير النموذج العام مستقاة من مبادئ حوكمة الشركات الصادرة عن هيئة السوق المالية السعودية (CMA) لعام ٢٠١٦ ومبادئ حوكمة الشركات الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD). أما معايير نموذج قطاعي البنوك والتأمين يعتمد على المبادئ الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي (SAMA) إضافة إلى مبادئ حوكمة الشركات الصادرة عن هيئة السوق المالية السعودية ومبادئ حوكمة الشركات الصادرة عن منظمة التعاون

التطبيق، حيث أن المعيار الذي يقيس مدى التزام الشركة بتطبيق مبدأ اختياري يأخذ نقل أعلى منه في المعيار الذي يقيس مدى التزام الشركة بتطبيق مبدأ إلزامي، والغرض من توزيع تلك الأوزان هو أن يتم تقييم مدى التزام الشركة في تطبيق الممارسات الجديدة للحكومة الرشيدة المعمول بها عالمياً حتى وإن لم تكون إلزامية حيث أنها نسعى لتعزيز ثقافة الممارسات الجديدة للحكومة الرشيدة وليس فقط إتباع لأنظمة الإلزامية والتي تحمي من العقوبات أو دفع الغرامات.

الشركات المدرجة في مؤشر حوكمة الشركات

يعتمد مؤشر حوكمة الشركات على قياس مستوى الحكومة للشركات المدرجة في السوق العالمي السعودي تداول. شمل مؤشر حوكمة الشركات في عامه الأول غالبية الشركات المدرجة وعدها ٩٦ شركة من مختلف القطاعات تم اختيارها بناء على مدى تأثيرها في السوق السعودي. بينما شمل مؤشر حوكمة الشركات في عامه الثاني جميع الشركات المدرجة في السوق العالمي السعودي باستثناء قطاع الصناديق العقارية حيث تكونت قائمة الشركات من ١٧٣ شركة مدرجة. أما المؤشر في عامه الثالث فهو يشمل جميع الشركات المدرجة في السوق العالمي السعودي. تاسي بلا استثناء إضافة إلى الشركات العبرية ضمن تصنيف نمو كما تمت إضافة عينة من الشركات العائلية تم ترشيحها من قبل وزارة التجارة والاستثمار وبالتالي يكون عدد الشركات الذي يشمله مؤشر حوكمة الشركات في عامه الثالث على ١٨٦ شركة.

الادارة، حقوق المساهمين، والإفصاح العام والشفافية، وحقوق أصحاب المصلحة. كل مجموعة من هذه المجموعات تحسب نتيجتها للشركة من ٠٠ نقطه كأعلى درجة لها وتحسب الدرجة الإجمالية للشركة بمتوسط درجات المجموعات الأربعه من ٠٠ نقطه كأعلى درجة مع الأخذ بالاعتبار الوزن المخصص لكل مجموعة وذلك حسب أهميتها، عدد المعايير المندرجة تحتها، بحسب دراسات تجريبية وممارسات دولية. أوزان المجموعات موضحة كالتالي:

المجموعة	وزن المجموعة %
مجلس الإدارة	٣٥
حقوق المساهمين	٢٥
إفصاح العام والشفافية	٣٠
حقوق أصحاب المصلحة	١٠
الوزن الإجمالي للمجموعات الأربعه	١٠٠

الوزن الإجمالي للمجموعات الأربعه يوضح الدرجة النهائية التي من الممكن أن تحصل عليها الشركة وتوضح تلك الدرجة التزام تلك الشركة في تطبيق الممارسات الجديدة للحكومة الرشيدة والتي تم استقاء معاييرها من المبادئ الصادرة عن هيئة السوق المالية، مؤسسة النقد العربي السعودي، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. حيث تتراوح الدرجة الإجمالية والتي توضح مدى التزام الشركة في تطبيق الممارسات الجديدة للحكومة الرشيدة بين صفر إلى ١٠٠ درجة، مما يعني أن أقل درجة إجمالية من الممكن أن تحصل عليها الشركة هي صفر وتعني لا يوجد أي إلتزام بتطبيق ممارسات الحكومة الرشيدة وأعلى درجة ممكن أن تحصل عليها الشركة هي (١٠٠) وتعني إلتزام تام بتطبيق ممارسات الحكومة الرشيدة. إضافة إلى ذلك، تم تخصيص ثقل لكل معيار وذلك بحسب مستوى الزامية

الشراكة مع مجتمع الأعمال والمهتمين بحكومة الشركات

نحن نؤمن بأن الشركات مع مجتمع الأعمال تعد عنصراً فعالاً في نجاح مشروع حكومة الشركات ودعم استدامته، لذا يحرص مركز حكومة الشركات على تعزيز الشراكات مع الجهات ذات العلاقة من مجتمع الأعمال والجهات التنظيمية والرقابية والمهنية والمتخصصين في حوكمة الشركات وهذه تشمل:

. الهيئة العامة للاستثمار:

يسعد مركز حوكمة الشركات بعلاقة العمل المتينة بينه وبين الهيئة العامة للاستثمار، حيث بدأت علاقة العمل مع فريق الحكومة والمسؤولين منذ نشأت المشروع وما زالت وذلك للتعاون بالقيام بنهاية هذا المشروع

. هيئة السوق المالية:

تبدى هيئة السوق المالية السعودية اهتماماً ملحوظاً بمشروع حوكمة الشركات منذ نشئته. كما تحظى جامعة الفيصل بعلاقات عمل متينة مع الهيئة لذا يسعى الطرفان لتعزيز هذه العلاقات وتوقيع مذكرة تفاهم لدعم المشروع واستدامته والمشاركة في البحوث المتعلقة بالعمال والأعمال.

. وزارة التجارة والاستثمار:

يحظى مركز حوكمة الشركات منذ تأسيسه بعلاقات متينة مع وزارة التجارة والاستثمار تمثل بإدارة الحكومة ومساهمتها الفاعلة في دعم المشروع بتوفير المعلومات الازمة حول الشركات.

. مؤسسة النقد العربي السعودي:

بدءاً من العام الثاني يحظى مركز حوكمة الشركات بعلاقات عمل متينة مع مؤسسة النقد العربي السعودي تمثل بمشاركة المؤسسة بالأراء و المقترنات حيال حوكمة قطاعي البنوك والتأمين وتطبيق مبادرتها لهما.

. معهد أعضاء مجالس الإدارات في دول مجلس التعاون الخليجي BDI

في التاسع عشر من سبتمبر ٢٠١٨ م وقعت جامعة الفيصل ممثلة بمركز حوكمة الشركات مذكرة تفاهم مع معهد أعضاء مجالس الإدارات في دول مجلس التعاون الخليجي، حيث تسعى بهذه الشراكة في النهوض بجودة ممارسات حوكمة الشركات وزيادة الوعي بأهمية الحكومة الرشيدة وممارساتها.

. تداول:

يحظى مركز حوكمة الشركات بعلاقات عمل متينة مع تداول إضافة إلى مشاركة ممثل من تداول في حلقة النقاش في المؤتمر السنوي الثاني لحكومة الشركات.

. منظمات واتحادات المجتمع العدلي المعهتمة بشؤون حوكمة الشركات.



الهيئة العامة للاستثمار
General Investment Authority



هيئة السوق المالية
Capital Market Authority

ووجدي الغبان من شركة التموين السعودية، والدكتور محمد لطفي من شركة إسمنت العربية والأستاذ بكر الهبوب من شركة معادن.

اختتم المؤتمر بعرض لنتائج ترتيب الشركات في المؤشر وتكريم الشركات الخمس الأولى من حيث أدائها في ممارسات الحكومة الرشيدة عن السنة المالية ٢٠١٥م.

وهم كالتالي:

البنك السعودي للاستثمار
الشركة العربية للتعدين (معادن)
شركة الخطوط السعودية للتمويل (التمويل)
شركة المراعي
شركة إسمنت العربية



المؤتمر السنوي لحكومة الشركات

يعقد مركز حوكمة الشركات لقاء سنوي تحت مسمى مؤتمر حوكمة الشركات. يتم فيه دعوة جميع الشركات وبالأخص الشركات المدرجة في السوق العالمي السعودي وذلك لشموليتها ضمن مؤشر حوكمة الشركات. إضافة إلى دعوة الجهات ذات العلاقة من الباحثين والعاملين في إدارات الحكومة والمهتمين في هذا المجال. حيث أن الحضور مفتوح للجميع وبدون رسوم وذلك تعزيزاً لنشر ثقافة الحكومة وزيادة الوعي بهذا المفهوم ودعم الممارسات الجيدة في الحكومة. حيث يقوم فريق العمل بمشاركة الحضور لنتائج الدراسة البحثية والتطبيقية في مجال الحكومة وكذلك عقد حلقات نقاش مفتوحة مع الجهات ذات العلاقة.

المؤتمر السنوي الأول لحكومة الشركات

تم عقد المؤتمر السنوي الأول بمقر الجامعة في قاعة المحاضرات بتاريخ ١٧ مايو ٢٠١٧م الموافق ٢١ شعبان.

قدم فيه فريق العمل بهذه عن مشروع مؤشر حوكمة الشركات CGI ٢٠١٦ وعرض منهجهية ونتائج الدراسة، إضافة إلى ذلك مشاركات المستشارين الخارجيين ضمن فريق العمل بكلمة رئيسية حول أهمية الحكومة الرشيدة للإقتصاد والمستثمرون.

شارك في حلقة النقاش الأولى عدد من ممثلي الجهات الحكومية ذات العلاقة وهم: د. عبدالله محمود ممثلاً لوزارة التجارة والاستثمار، د. عايس العتيبي ممثلاً للهيئة العامة للاستثمار و أ. ماجد الماجد ممثلاً لهيئة السوق المالية السعودية.

كما شارك في حلقة النقاش الثانية عدد من ممثلي القطاع الخاص من الشركات المدرجة وهم: أ. جيفان ليبك من البنك السعودي للاستثمار.



البرقاوي من شركة تداول، أ. عمر المدرع من بنك الراجحي و أ. سلطان
المجراد من الشركة السعودية للكهرباء.

اختتم المؤتمر بعرض نتائج ترتيب الشركات في المؤشر و تكريم
الشركات الخمس الأولى من حيث أدائها في ممارسات الحكومة الرشيدة
عن العام العالمي ٢٠١٦م.

وهم كالتالي:

الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك)
شركة الخطوط السعودية للتعدين (التعدين)
الشركة السعودية العالمية للتكريركيماويات (سبكيم)
البنك السعودي للاستثمار
شركة الإتصالات السعودية (STC)



المؤتمر السنوي الثاني لحكومة الشركات

تم عقد المؤتمر السنوي الثاني على التوالي بمقر الجامعة في قاعة
المحاضرات بتاريخ ٢٣ إبريل ٢٠١٨ م الموافق ٢٧ شعبان ١٤٣٩.

قدم فيه فريق العمل التطويرات في خطة عمل المشروع وتأسيس مركز
الحكومة بجامعة الفيصل وكذلك عرضاً حول تطور مشروع مؤشر حوكمة
الشركات CGI ٢٠١٧ من حيث المنهجية ومعايير التقييم. إضافة إلى ذلك تم
عرض نتائج الدراسة ومقارنتها بنتائج العام الماضي.

شارك المستشار الخارجي ضمن فريق العمل البروفيسور ستيفن ديفيس
 بكلمة رئيسية حول أهمية مؤشرات الحكومة في العالم كذلك شارك
فريق العمل بورقة عمل بحثية حول تأثير حوكمة الشركات الفعال على
ريبيبة الشركة.

شارك في حلقة النقاش الأولى عدد من ممثلي الجهات الحكومية ذات
العلاقة وهم: أ. نايف السيف ممثلاً لوزارة التجارة والاستثمار، د. عبدالله
المحمدود ممثلاً للهيئة العامة للاستثمار و أ. محمد آل براك ممثلاً لهيئة
السوق المالية السعودية، أ. سليمان الجبرين ممثلاً عن مؤسسة النقد
العربي السعودي.

كما شارك في حلقة النقاش الثانية عدد من ممثلي القطاع الخاص
من الشركات المدرجة وهم: أ. الوليد السناني من شركة سابك، أ. أسيل

College of Business Annual Corporate Finance Conference

22 April, 2018
7 PM to 9:30 PM





مشاركات و توصيات

" يدعم مؤشر حوكمة الشركات السوق السعودية بفائدة تنافسية عالية عن طريق تقديم نموذج عالمي ورؤى ثاقبة وبمهارات وطنية تعكس على ممارسات الحكومة المحلية . وهذا يضمن للمستثمرين في أنحاء العالم مدى صلابة اصلاحات رؤية ٢٠٣٠ للملكة . وفي نفس الوقت يساعد مؤشر الحكومة مجالس إدارة الشركات والمدراء التنفيذيين في استمرارية الأداء المميز حتى مع تغير الأجيال " .

البروفيسور ستيفن ديفيس
مستشار فريق مؤشر حوكمة الشركات

" تأتي مبادرة مركز حوكمة الشركات بجامعة الفيصل في قياس مؤشر حوكمة الشركات بشكل سنوي كأحد الممارسات الهامة في دعم ممارسات الحكومة في السوق المالية السعودية، وستساعد مثل هذه الممارسات في تعزيز دور الحكومة في المملكة العربية السعودية والتي حققت فيها مراكز متقدمة ضمن عدد من المؤشرات العالمية ذات العلاقة والتي يتم قياسها من البنك الدولي والمنتدى الاقتصادي العالمي . "

د. بندر بن أسعد السجان
وكيل هيئة السوق المالية للشؤون الاستراتيجية والدولية

" تعتبر حوكمة الشركات الجديدة مطلب أساسى لفعالية مجلس الادارة وانتاجية عالية، كما تعتبر مطلب أساسى للمؤسسات لتبني معايير عالمية في الوقت الحالي . يعد مؤشر الحكومة بمثابة أداة مهمة للشركات لقياس ومقارنة الحوكمة الخاصة بهم . "

الأستاذة جين فالس
الرئيس التنفيذي لمعهد مجالس الإدارة في دول مجلس التعاون الخليجي

" انطلاقاً من دور الهيئة العامة للاستثمار في العناية بشؤون الاستثمار وتهيئة بيئة استثمارية تتسم بالتنافسية وتتموّل فيها وتزدهر منشآت القطاع الخاص من خلال تعزيز مبادئ الحكومة ونظراً لأهمية وضع مؤشر لقياس حوكمة الشركات عملت الهيئة بالشراكة مع جامعة الفيصل لإطلاق مؤشر حوكمة الشركات والذي يهدف إلى رفع الوعي بمفهوم حوكمة الرشيدة وتطبيقها الجيد بما ينعكس إيجاباً على الشركات ويدعم بشكل أوسع الاقتصاد الوطني في الوقت الذي تقوم فيه المملكة بالعمل على بناء نهضة اقتصادية شاملة، ونشر ثقافة العمل المؤسسي وبما يحقق الرؤية الطموحة لوطتنا الغالية . "

د. عايض العتيبي
وكيل محافظ الهيئة العامة للاستثمار لتطوير البيئة الاستثمارية

" صمم مؤشر حوكمة الشركات بجامعة الفيصل لتقييم وقياس ممارسات وتطبيقات الحكومة في الشركات السعودية طبقاً لمعايير محلية وعالمية، بينما يتم دمجها في الأسواق العالمية المتنافسة تماشياً مع رؤية المملكة ٢٠٣٠ . كما يتطلع مركز حوكمة الشركات بجامعة الفيصل ليكون مرجواً لثقافة الحكومة الجديدة في الشركات السعودية وأن يساهم في خلق رحية وبنات طويلي المدى للشركات وأيضاً اعطاء انطباع إيجابي للمستثمرين الخارجيين . "

د. نجاتي آيدن
بروفيسور الاقتصاد بجامعة الفيصل وعضو فريق مؤشر حوكمة الشركات

" تأتي مئانة مؤشر حوكمة الشركات من شمولية ودقة معايير التقييم إضافة إلى بناء قاعدة بيانات توثق ممارسات حوكمة الشركات على مر السنوات مما يساهم في تتبع تطور ممارسات الحكومة والمساهمة في تطويرها . "

الأستاذة سماح السبعي
باحث محلّ والعشرف على مركز حوكمة الشركات بجامعة الفيصل

خاتمة

لما لمشروع حوكمة الشركات من أهمية عالية في خدمة الاقتصاد وتعزيز تطبيق الحوكمة الرشيدة للشركات، وبما أثمرت به هذه الشراكة بين الهيئة العامة للاستثمار وجامعة الفيصل، يواصل مركز حوكمة الشركات جهوده في العمل على هذا المشروع وتطويره لمواكبة الآمال والتطورات.

كلية الاعمال

COLLEGE OF BUSINESS

MUHAMMAD
SALEM KAMEL
BUILDING



الاتصال بمركز أبحاث حوكمة الشركات

مركز أبحاث حوكمة الشركات
كلية الأعمال، جامعة الفيصل
المملكة العربية السعودية، الرياض
صندوق البريد: ٥٩٧٧، الرياض ١١٥٣٣



https://twitter.com/AU_CGC | cgi@alfaisal.edu | (+966) 11 215 - 7682
(+966) 11 215 - 7611